التحديات الاقتصادية وإقامة الدين
"السودان أُنموذجاً"

د. الزين عبد الله يوسف أحمد*

المستخلص

جاءت رسالة الإسلام شاملة كاملة صالحة لكل زمان ومكان وارتضت الشريعة منهجاً توحيدياً لصلاح حياة المسلمين وسعادتهم في دنياهم وآخرتهم ولذلك، جاء الأمر من الله تعالى، وهو حكيم عليم بشؤون عباده، أن تحكم هذه الشريعة في حياة الناس بتنزيلها من خلال عبادتهم ومعاملاتهم وأحكامهم . وعليه فمن واجب الدولة في الإسلام أن تدار فيها قضايا الحكم والسياسة والاقتصاد، والقضاء،... الخ، وفق ما جاءت به الشريعة. وإن كان الأمر كذلك، فان النظم المتعلقة بتلك القضايا المختلفة ينبغي أن تبلور وتبنى وفق شرع الله في مؤسساتها وأطرها الحاكمة، وسياساتها، ومناهج إداراتها واتخاذ القرارات فيها، وهذا ما كان عليه الحال إبان دولة المدينة بقيادة المصطفى (صلى الله عليه و سلم) لكن الأمر اختلف بعد الفتنة وسقوط الخلافة وما أعقب ذلك من تفكك الدولة الإسلامية وتقسيمها إلى دويلات حديثة من قبل دول الاستعمار الغربية. ورغم زوال الوجود الاستعماري المادي من الدول الإسلامية باستثناء الاستعمار الإسرائيلي لفلسطين، إلا أن ذلك الاستعمار لم يراوح مكانه ثقافياً وتعليمياً، واقتصادياً، وذلك لأن له آليات وأدوات تديم وجوده من أوجه متعددة على مستوى النظم والمؤسسات والتشريعات محلياً وعالمياً. على سبيل المثال، مؤسسات بريتون ودز ودورها المعلوم في إحداث كثير من الآثار السالبة على اقتصاديات الدول حول العالم ومنها الدول الإسلامية لايحتاج إلى جهد كبير لإيضاحه.

وان كان الأمر كذلك، فان معايشة الشريعة واقعاً اقتصادياً في دولنا الإسلامية تعتريه كثير من التحديات مما أدى بنا إلي حالة من عدم اليقين، والإحباط، ومجانبة طريق الفلاح. وعليه فإن هذا البحث يرمي إلي المساهمة في هذه القضية بالوقوف على حالة السودان الاقتصادية باعتباره دولة ذات تجربة إسلامية في إدارة شؤون الاقتصاد. هذا يقودنا إلي طرح بعض الأسئلة: ماهي طبيعة الوجهة الاقتصادية الإسلامية، وكيف الطريق إليها؟.

هل يمثل الواقع الاقتصادي الحالي للسودان نتاجاً لتلك الوجهة الاقتصادية الإسلامية؟.

وماهي أهم التحديات التي واجهت إدارة الشؤون الاقتصادية على وجهها المطلوب؟

وللإجابة على تلك الأسئلة يبتدر الباحث الورقة باستعراض بعض المفاهيم في جزئها الأول. في الجزء الثاني تتناول الورقة طبيعة الاقتصاد الإسلامي و ماينبغي أن يكون عليه حال الناس في معاشهم، ومن ثم يستعرض الباحث حالة الاقتصاد السوداني بالوقوف على بعض مؤشراته الأساسية. وقبل أن يختم الورقة ببعض التوصيات يقدم الباحث عرضاً شاملاً لكل التحديات الاقتصادية التي تواجه الاقتصاد الإسلامي تديناً يتدافع به الناس.

مفهوم إقامة الدين:

الإقامة لغةً تعني "إزالة اعوجاج الشيء، إدامة فعله، أو إظهاره" حيث يقول صاحب الرائد "أقام الشيء أزال اعوجاجه، وأقام بالمكان: دام فيه واتخذه وطناً، وأقام الصلاة: أدام فعلها، وأقام الحق: أظهره، وأقام الشيء: أدامه" . وأما كلمة الدين كما وردت في المعجم الوسيط فهي "اسم لجميع ما يعبد الله به" . إذن، ودون الإطالة في عرض مقتبسات المفهوم، يمكن القول إن إقامة الدين تعني إظهاره قولاً بالدعوة والإرشاد والحسبة؛ وممارسةً بالعبادة والعمل وتطبيق الأحكام الشرعية في كل مناحي الحياة والالتزام بذلك على الدوام.وينبغي الأخذ في الاعتبار أمرين مهمين لإقامة الدين: أولاً، إظهار الدين دون خوف أو توجس، وذلك من خلال الجهر بشهادة الاعتقاد فيه، والنداء لإقامة الصلاة فيه، والأمر والمعروف والنهي عن المنكر لتقويم ما يعوج من سلوك وعمل عن نهجه. أيضاً، يتحقق إظهار الدين من خلال إقامة مؤسسات الدولة والمجتمع وإدارتها على نهجه لتحقيق مقاصده. ثانياً، الدوام على إظهار الدين قولاً وعملاً. أي كما قال الإمام إبن حزم "قيام الناس بما أوجبه الله تعالى من الأحكام عليهم في الأموال

والجنايات والدماء والنكاح والطلاق وسائر الأحكام كلها، ومنع الظالم وإنصاف المظلوم وأخذ القصاص" .

وإن كان الأمر كذلك، فالدولة هي المسؤولة عن قيام الدين لأن التشريع والتطبيق والتدبير والرقابة هي عين مسؤوليتها ووظيفتها؛ وهذا بالطبع لا ينفي دور الفرد والمجتمع في إقامة الدين. يقول الشهود "إن وظيفة الدولة الإسلامية (أو وظيفة الخليفة في الماضي) أمران: إقامة الدين الإسلامي، وتنفيذ أحكامه، والقيام بسياسة الدولة في الحدود التي رسمها الإسلام. والإسلام كما هو معروف دين ودولة في اصطلاح العصر" .

معالم الاقتصاد الإسلامي

ينطلق الاقتصاد الإسلامي من رؤية عالمية توحيدية أساسها القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة. وفي ضوء تلك الرؤية فأن الغاية من خلق الإنسان هي أن يُعبد الله تعالى، وذلك يقتضي أولاً الإيمان به اعتقاداً وقولاً عملاً من خلال معرفته والعلم به تعالى ليُعبد حق العبادة في كل أمر يتطلب القول والعمل، أي أن توجه حياة الفرد بكل أوجهها المتعددة إلى الله تعالى. وحكمة الخالق تعالى هيأت الإنسان في ذاته وهيأت له محيطه،فقد تهيأ الانسان للعلم والمعرفة بالعقل والقلب والحواس الضرورية بحيث يسهل عليه ارتياد طريق المعرفة والعلم بالله تعالى وبالنهج الذي ارتضاه لعباده في الحياة. وأيضاً، تهيأ له المحيط بتسخير كل ما في الأرض ليكون تحت تصرفه، ولا شك أن حرية ذلك التصرف المنعقد بالتسخير هي جزء من حرية الاعتقاد التي تمتع الناس بها حتى إذا ما بان لهم النجدين وقع الابتلاء فإما شكورين بالعمل الصالح وإما كفورين باتباعهم الهوى والافتتان بالحياة الدنيا.

ثانياً، أن تلك الرؤية العالمية الإسلامية ترتكز على الأمر الرباني لعبادته بعمران الأرض وطالما أن عملية العمران تتطلب حشداً للجهود الفكرية والمادية، وطالما أن الناس مختلفين في عقولهم وقواتهم وألوانهم، وأجناسهم، ولغاتهم، وميولهم، وطبائعهم مما يشكل تشاكساً، واختلافاً، فأن عملية العمران تصعب وتتعقد إذا لم تتأسس على رؤية توحيدية إسلامية. إذن يتجلى ابتلاء الله تعالى لعباده في الحياة الدنيا من خلال عمران الأرض، ويتجلى البعد الاقتصادي بشكل خاص لهذا الابتلاء. ولذلك، فإن كل ما سخره الله في الأرض للإنسان يمثل نعم لا نهائية في عددها، منها على سبيل المثال موارد طبيعية وغير طبيعية، مادية وغير مادية، ملموسة وغير ملموسة. هذه الموارد كثيرٌ منها ذا طبيعة اقتصادية،أي تتوافر بأقل مما يحتاجها الناس لإشباع حاجتهم. وإن كان الأمر كذلك، فطبيعتهم التنافس في الحصول على تلك الموارد والتكاثر فيها.

ولكن تجلت حكمة الله تعالى أن يكون عمران الأرض شرعة لتنزيل أمر العبودية في الواقع، فكيفية الحصول على الموارد الاقتصادية، من قِبَل الفرد والمجتمع والدولة (الأمة)،كيفية استخدامها وتوزيعها واستهلاكها يجب أن تتم وفق المقاصد الشرعية في ترتيب الأولويات وتحقيق المصلحة لعامة المسلمين بالحفاظ على دينهم، وأنفسهم، وأموالهم، وعقولهم، ونسلهم. وعليه، فعلى الناس أفراداً ومجتمعات ودول أن تكون الرؤية الإسلامية بشرعيتها الواضحة وما بينته من كل صغيرٍ وكبير هي النهج الحاكم لسلوكهم وتدافعهم في الحياة عامةً، وفي حياتهم الاقتصادية خاصة، وحينئذٍ فقط تتحقق إقامة الدين فيها. وعليه، وطالما أن للشريعة مقاصد كل أمرها يدور حول مصالح العباد، فيمكن القول إن الهدف الرئيس للاقتصاد الإسلامي هو تحقيق الحياة الطيبة للناس. ولتحقيق هذا الهدف أرست الشريعة ثوابت مهمة لإقامة الدين في الحياة الاقتصادية منها:

1)المال لله: يرتبط المال ارتباطاً وثيقاً بكل ما تميل اليه النفس من لذات، وشهوات وقوة، وسلطان، ونفوذ، حيث يمكن استخدامه كوسيلة لإشباع هذه النوازع والحاجات. ولذلك فإن النفس البشرية مجبولة على حبه. وإن كان الأمر كذلك، فهذا يعني أن امتلاك المال لا شك يؤثر في المجتمع من كل أوجه التدافع فيه، سياسياً واقتصادياً، وثقافياً، واجتماعياً،... الخ، فإذاما اختلت موازين التعامل فيه، اختلت موازين المجتمع في قيمه وأخلاقه، وثقافته من كل النواحي، وبالتالي يختل التعبد لله من خلاله. ولعلمه تعالى بأهمية وحيوية دور المال في الحياة وحساسية اختلالات موازين التعامل فيه، فقد نسب ملكيته لذاته تشريفاً وعملاً وتحقيقاً لما يتصف به من أسماء حسنى عند التعامل فيه تحصيلاً أو انفاقاً من قبل الفرد أو

المجتمع أو الدولة. ولذلك، جاءت الشريعة مبينة لكل جوانب إقامة الدين في التعامل به. وبالطبع، يترتب على الحياة الاقتصادية عند إقامة الدين في التعامل في الأموال الآتي:
* توسع الاقتصاد عن طريق تحقيقه لحالة نمو ايجابي مستمر لان المال يوظف على الدوام في عمليات إنتاجية حقيقية وذلك انتهاءاً بالنهي عن كنزه، على سبيل المثال.
*إزالة التشوهات الاقتصادية كالتضخم وذلك لأن توظيف المال على نحو مستمر ودون تعطيل عن طريق كنزه يخلق توازناً بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد النقدي (حجم الكتلة النقدية).
* القضاء على مشكلة البطالة لأن توظيف المال يقتضي إقامة مشروعات جديدة تخلق بدورها وظائف جديدة.
*زيادة دخول الأفراد وزيادة رفاههم ونوعية حياتهم، وبالتالي توفر فرصة تنشئة أجيال من القوى البشرية المؤهلة لقيادة العمليات الانتاجية في المستقبل.

2) عدالة التوزيع: بخلاف الرأسمالية التي تهدف فيها المؤسسات لتعظيم الأرباح، فإن الاقتصاد الإسلامي يقوم على المشاركة والتكافل بين عناصر الإنتاج المختلفة، لذلك فكل فرد من المشاركين في العملية الإنتاجية يكسب ما يكافئ جهده دون تبخيس أو إنقاص لأن اختلاف مقدرات البشر على الكسب هي سنة أبدعها الخالق تعالى ليحتاج الناس بعضهم لبعض في شتى مناحي الحياة، ولتتم على ذلك حكمة الابتلاء. ولمن كان حظهم من الكسب أقل قياساً على آخرين، أو من ألمت بهم حاجة طارئة أو حبستهم ظروف مانعة عن الكسب لما يكفيهم ومن يعولون، فان الاقتصاد الإسلامي يتصدى لعدالة التوزيع باستنهاض قيم التكافل في المجتمع، وتدخل الدولة مباشرة عن طريق سياساتها المالية كأدوات المصارف في الزكاة، وأدوات الوقف. فإن تمكن المجتمع بإقامة الدين من بسط عدالة توزيع عوائد مخرجات العملية الانتاجية الاقتصادية، فسيترتب على ذلك الآتي:
* الحد من مشكلة الفقر عن طريق تمكين الشرائح الضعيفة من خلال تيسير السبل اللازمة لزيادة دخولها.
* خلق الحافز الكاف لحشد عوامل الانتاج وزيادة كفاءتها في العملية الانتاجية بالإضافة إلى تسهيل حرية حركتها مما يساهم في خلق التنمية الشاملة.

3) الجمع بين الملكيتين:طبيعة الأنظمة الاقتصادية تحدد طبيعة تملك وسائل الانتاج، فالنظام الاشتراكي ركن إلى الملكية العامة وأهمل الحرية الخاصة في التملك فتسبب في تدن الإنتاج، وقتل روح الخلق والإبداع. من جانب آخر، اتكأت الرأسمالية على الملكية الخاصة (القطاع الخاص) التي جعلت تعظيم الربحية مبدأ أولياً فاستغلت جموع العاملين وغربتهم نفسياً فأدى ذلك إلى كثرة المشكلات الاجتماعية. أما الإسلام فقد جمع بين الملكيتين فكان أمره وسطاً يتناسب مع تحقيق مصالح عامة العباد حيث نجد أن هناك كثير من المصالح لا يستطيع القطاع الخاص أن يتولى زمامها لأسباب تتعلق بالحجم والتكاليف أو لطبيعتها المقرونة بالنواحي الأمنية والاستراتيجية، خاصة عندما يتعلق الأمر بالمراحل الأولى والمتوسطة من عمليات التنمية الاقتصادية. والشاهد أن هناك حالات كثيرة من المشروعات التنموية التي تتطلب تضافر الجهود المشتركة للقطاع العام والقطاع الخاص فيما يعرف بالشركات ذات الصلة بالحكومة (government linked companies) والتي من أهم ميزاتها الايجابية أنها تشجع دخول القطاع الخاص في الاستثمارات الكبيرة وتوجيه تلك الاستثمارات صوب الأهداف الاقتصادية القومية. ولعل تجربة مسيرة التنمية في بعض الدول الآسيوية كماليزيا يمكن أن تعزى بعض جوانب نجاحاتها إلى دور الشركات ذات الصلة بالحكومة. وإن كان الأمر كذلك، فإن اتكاء الاقتصاد الإسلامي على الملكيتين الخاصة والعامة في آنٍ واحد يمكن أن يساهم كثيراً في تحقيق التنمية الشاملة، وما يتبعها من عوائد متنوعة للاقتصاد عامة، ولنوعية حياة الناس ورفاههم بشكل خاص.

لكن السؤال الذي يطرح نفسه هو: إن كان تبني الاقتصاد الإسلامي وانتهاجه في إدارة شؤون الحياة الاقتصادية هو من الحسن على نحو ما ذُكر آنفاً، فما هي المحصلة العامة لأداء الاقتصاد السوداني وهو يدار على ضوء التوجه الإسلامي؟ وللإجابة عن هذا السؤال، سيتناول الجزء التالي بعض المؤشرات الأساسية لأداء الاقتصاد.

مؤشرات أداء الاقتصاد

قبيل العام 1990 كان القطاع الزراعي هو المهيمن على المساهمة الأكبرفي الناتج القومي الإجمالي، واستمر الأمر كذلك حتى بدايات الألفية الجديدة حيث بلغت مساهمة القطاع الزراعي حوالي 45%عام 2003، ويليه قطاع الخدمات بمساهمة بلغت 30.2% في ذات العام. أما بقية القطاعات كالتعدين والمحاجر الصناعية التحويلية، والكهرباء والمياه، والبناء والتشييد فقد ساهمت مجتمعه بحوالي 24.8% في الناتج المحلي الإجمالي . أما في السنوات الأخيرة فقد تراجعت مساهمة القطاع الزراعي إلى 28.2% عام 2014م وهو ذات العام الذي ساهم فيه قطاع الخدمات بما يقارب 48% كأعلى مساهمة قطاع. وفي ذات العام كانت مساهمة القطاع الصناعي 24%، كثالث قطاع من حيث نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي. عموماً، وبالنظر إلى الجدول أدناه، نجد أن الاقتصاد السوداني قد حقق معدلات نمو ايجابية في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي خلال الفترة من 2006م وحتى 2014م باستثناء عام 2012م حيث كان معدل النمو سلبياً بحوالي 3.7% وكان ذلك نتاج الصدمة القوية التي حدثت له نتيجة لخروج عائدات النفط بعد انفصال جنوب السودان في 2011م.

وبالنظر في ذات الجدول، وخلال ذات الفترة نجد أن معدلات التضخم ظلت مرتفعة على الدوام حتى وصلت إلى حوالي 40% عام 2014م، ولربما كانت تلك المعدلات ستكون أعلى بكثير لولا تغيير سنة الأساس التي على ضوئها تحسب تلك المعدلات. ولعل التناقض الحادث بين معدلات النمو الايجابية للناتج المحلي الاجمالي الحقيقي والمعدلات المتصاعدة للتضخم يثير تساؤلات كثيرة حول مكونات ذلك النمو. ولا شك أن لهذه المعضلة التضخمية آثار مباشرة على تدهور الرفاه الاقتصادي كما تعكسه نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر حيث وصلت إلى حوالي 46% عام 2009م.

ولكن بالنظر للميزان التجاري للأغذية والمشروبات (أسفل الجدول) نجد أن الاقتصاد السوداني ظل يدفع ملايين الدولارات، وبشكل متزايد كل عام خلال ذات الفترة لاستيراد تلك الموارد، وذلك على الرغم من تمتع السودان بموارد طبيعية هائلة من أراضي زراعية خصبة ومياه وثروة حيوانية، وعلى الرغم من تبني عدة برامج ومشاريع للتنمية خصصت للانطلاقة بالاقتصاد في هذا الاتجاه كالبرامج الاسعافية، و النفرة الزراعية، وبعض مشاريع السدود والخزانات. والواقع أنَّ حزم عديدة من السياسات النقدية والمالية والتمويلية تم تبنيها لحشد الموارد اللازمة وإعادة هيكلة الاقتصاد نحو يقود إلى تحقيق تلك الغاية كسياسات زيادة الصادر لزيادة الايرادات من النقد الأجنبي، وسياسات إحلال الواردات، ولكن دون جدوى. وحتى إذا أخذنا في الاعتبار الميزان التجاري للمصنوعات، وفي ذات الفترة كما يتضح من الجدول، لوجدنا ذات الاتجاه المتمثل في تنامي الاختلال عبر السنوات حيث يدفع السودان على استيراده للمصنوعات أكثر مما يتلقى من تصديره لها. بصورة عامة، وعند النظر لواقع الاقتصاد السوداني من خلال مختلف مؤشرات الأداء لا تكاد تميز وجهة هو موليها: فلا هو اقتصاد الاكتفاء الذاتي ولا هو الاقتصاد المتوجه نحو توسيع الصادر، أي لم تثمر فيه سياسات احلال الواردات ولا توسيع الصادرات. بالإضافة إلى ذلك، فقد زيد الاقتصاد رهقاً من الضغط على مختلف قطاعاته وذلك نتيجة لعبء المديونية الاجمالية للحكومة حيث تراوحت في الفترة من 2000 إلى 2005 ما يقارب 147% من الناتج القومي الاجمالي، وأكثر من 90% في عام 2013م وذات الأمر يتضح بالنظر إلى المعدلات العالية للديون الخارجة وما يترتب عليها من تكاليف باهظة يدفعها الاقتصاد السوداني سنوياً في شكل خدمات لتلك الديون "أنظر الجدول أدناه".

ولما كان الأمر كذلك، وتطاول العهد بتردي معاش العباد، فقد نمت بعض الظواهر الاقتصادية السالبة وتفشت وتمكنت لتصبح أقرب ما يكون لثقافة سائدة، على سبيل المثال لم يعد غريباً أمر أكل أموال الناس بالباطل، وهو ما يتضح من المعدلات العالية لتعثر التمويل المصرفي حيث تقارب نسبته 16% من اجمالي التمويل في المتوسط للفترة من 2006 إلى 2014م1. بالإضافة إلى ذلك، فإن سلوك الوسطاء والتجار في المعاملات التجارية في مختلف أنواع الأسواق تنصل تماماً من القيم والاخلاق الإسلامية السمحة كالصدق والأمانة وإرجاء المعسر والسماحة في البيع والشراء. كل ذلك يتم في ظل سياسة التحرير الاقتصادي المشوه بإطلاق العنان للمشاركين في السوق دون ضوابط، ولا ترتيب للأولويات، ولا مراعاة للفئات ذات الفقر والمسكنة.

المؤشرات الأساسية لأداء الاقتصاد السوداني

الصنف	Average 2000-05	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)معدل التغير السنوي	5.6	5.9	6.8	4.0	1.8	4.4	4.9	-3.5	3.7	3.4
تضخم أسعار المستهلك)التغير السنوي(%	7.6	7.2	8.0	14.3	11.3	13.0	18.1	35.5	36.5	36.9
الموازنة المالية العامة للحكومة)الناتج المحلي الإجمالي(%	-0.6	-4.3	-5.5	-1.5	-4.8	-3.2	0.2	-3.3	-2.3	-1.0
ميزان الحساب الجاري)الناتج المحلي الإجمالي(%	-9.5	-15.5	-12.7	-9.4	-13.9	-6.7	-0.4	-2.1	-1.1	-1.2
إجمالي الدين الحكومي)الناتج المحلي الإجمالي(%	146.8	90.9	83.7	72.8	83.6	71.6	64.0	94.7	90.5	74.2
مجموع الاحتياطي الرسمي	0.6	1.7	1.4	1.0	0.7	0.8	1.5	1.7	1.6	1.6
إجمالي الدين الخارجي)الناتج المحلي الإجمالي(%	134.8	79.6	69.7	60.6	67.8	56.3	62.0	68.9	67.7	63.1
التمويل المتعثر)إجمالي التمويل(%	-	19.4	26.0	22.4	20.5	14.4	12.6	11.8	8.4	7.1
الصنف	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
صادرات الأغذية والمشروبات (مليون دولار)	226	206	161	310	155	278	176	377	131	244
واردات الأغذية والمشروبات (مليون دولار)	533	763	891	451	677	1216	2281	1538	1580	1678
صادرات المواد الخام (مليون دولار)	332	372	311	376	456	281	221	361	126	234
واردات المواد الخام (مليون دولار)	95	150	130	36	46	135	313	483	496	527
الصادرات من المصنوعات (مليون دولار)	3	6	5	9	38	21	1002	32	11	21
الواردات من المصنوعات (مليون دولار)	1241	1850	1970	1699	1139	2568	2409	2023	2077	2132
إجمالي خدمة الديون (مليون دولار)	283	358	551	299	374	256	521	243	268	186

أنظر : IMF. 2015 & 2011 World Economic and Financial Survey, Regional (Economic Outlook (Middle East and Central Asia

والآن، إن كان لنا أن نسأل عن خلفية هذا الإخفاق في إقامة الدين في الشؤون الاقتصادية ومعاش العباد، فسنجد جملة من التحديات ظل بعضها ماثلاً حتى تحولت إلى معوقات تحتاج إلى جهود كبيرة ليس فقط من صعيد الاقتصاد ولكن من أصعدة أخرى أيضاً كالسياسة والتعليم، فما هي تلك التحديات؟.

أولاً، التحديات الداخلية:

1) عدم وضوح الرؤية الاستراتيجية للاقتصاد

ليس هناك لبس في منهاج الرؤية الإسلامية للاقتصاد، وليس هناك شك في وجود خطة استراتيجية ربع قرنية قومية تناولت القضايا الاقتصادية في السودان، لكن عدم وضوح الرؤية الذي نتج عن غياب العمل وفق ما هو مخطط له كان من أبرز التحديات الداخلية التي واجهت، ولا تزال تواجه، إقامة الدين في الحياة الاقتصادية. وعليه، لم تكن هناك جهود مصوبة نحو تحقيق الغايات العظمى لتلك الرؤية، وبدلاً عن وضع برامج استراتيجية تعيد هيكلة الاقتصاد وتضعه في مسار الانطلاق نحو تحقيق غاياته، انصب الجهد في مواطن الطوارئ الاقتصادية العاجلة بردود أفعال قصيرة الأجل من خلال برامج إسعافية. ولذلك تضاربت السياسات الاقتصادية في أحيان كثيرة وتقلبت في أحيان أكثر مما قلل من محصله ايجابياتها نحو تحقيق هدف الاقتصاد الإسلامي الأكبر وهو"تحقيق الحياة الطيبة للعباد". وبالتالي، فقد ترتب على أمرانعدام وضوح رؤيا المسار الاقتصادي الآتي:

*عدم استغلال الاقتصاد لفرصة ميزته المطلقة والنسبية في عملية الإنتاج، وبالتالي عدم الاستغلال الأمثل لسلاسل قيم منتجاته التنافسية كالصمغ العربي، والسمسم، والكركدي، ولحوم المواشي، والمعادن المختلفة.

*جعل الاقتصاد هشاً ومكشوفاً للمخاطر الطارئة والموسمية وذلك نتيجة لعدم تحكيره على قاعدة قوية من المقدرات التنافسية.

2) تضعضع الثقة لدى العباد:

الثقة هي روح الاقتصاد وقوام حركته في التبادل والمعاملات وجل أوجهه وأنشطته، ولذلك تعمل الدول جاهدة وجادة للمحافظة على هذه الثقة وتعزيزها من خلال وضع النظم والتشريعات واتباع مناهج الحوكمة والشفافية والمساءلة. والشاهد أن ثقة الجمهور في السودان قد شابها كثير من الاهتزاز وذلك جراء تضارب السياسات الاقتصادية وتقلباتها وعثراتها التي أورثت الكثير من الغرر العام خاصة، في وجود بعض المظاهر السالبة من وساطة ومحسوبية لدى العاملين في كثير من المؤسسات. والشاهد أن عنصر الثقة في الاقتصاد أصبح الآن أمراً يتم النظر فيه ليس فقط من قِبَل من هم داخل البلاد وإنما من هم خارجها، أيضاً وهم يهمون لدخولها من أجل الاستثمار. البنك الدولي، على سبيل المثال، يصدر تقرير إنشاء الأعمال كل عام، ويستخدم فيه مؤشراً لترتيب دول العالم حسب سهولة تأسيس الأعمال فيها، وما ذلك المؤشر إلاَّ عبارة عن مجموعة من المتغيرات. هذه المتغيرات ما هي إلا وجوه من أوجه الثقة فإذا نظرنا لترتيب السودان عام 2014م فهو رقم 158من 189، أي أنه في مؤخرة دول العالم من حيث توفر الثقة في بيئة الأعمال، فكم من جهات مستثمرة أحجمت عن الاستثمار في السودان بسبب هذا الاشكال ليس هذا فحسب، بل إن كثير من شركات الأعمال السودانية قد صوبت وجهتها لدول أخرى في الجوار كإثيوبيا التي أصبحت قبلة لتدفقات تلك الاستثمارات. فضلاً عن ذلك، يفتقد الاقتصاد السوداني لمئات الملايين من العملات الأجنبية التي يدخرها السودانيون العاملون بالخارج نتيجة لحالة عدم اليقين التي تكتنف ظروف الاقتصاد الكلي بما في ذلك القيود المفروضة على تحويلات العملات الأجنبية، والفرق الهائل بين سعر الصرف الرسمي وغير الرسمي (السوق الأسود) للجنية السوداني، 6.2 وما يقارب 13.0 للدولار الواحد في نفس الوقت، على الترتيب.

3) تحدي التشريعات

ظهرت في الآونة الأخيرة نزاعات عديدة حول ملكية الأراضي بين المواطنين وبين الحكومة، وأدى ذلك إلى تعطيل كثير من المشروعات، خاصة مشاريع البنية التحتية كالسدود، والمشاريع الزراعية. ولا شك أن هذا النوع من الإشكال من شأنه أن يزعزع بيئة الاستثمار ويتحول إلى عامل طرد خاصة للاستثمار الأجنبي. وعليه، فإنَّ هذا الأمر يعد من التحديات المهمة التي تواجه إقامة الدين في الحياة الاقتصادية. إذن ينبغي على الدولة أن تسن من التشريعات والإجراءات ما يوازن ويوفق بين المصلحة العامة والملكية الخاصة دون ضرر أو ضرار. ومن أهم الأمثلة على أخطاء التشريعات في هذا الشأن هو توزيع مئات آلاف الأفدنة من الأراضي الزراعية على الخريجين الزراعيين ودون أي اشتراطات أو ضوابط غير

شهادات التخرج، والانضمام للاتحادات والمجموعات الفئوية. فإن كان الغرض تنمية هذه الأراضي، فمن المنطقي أن يتم توزيع أراضي لفئويين آخرين من جميع التخصصات حتى تكون هناك تنمية شاملة، لكن هل هذا الخيار يوجد حلاً؟ لا، ولذلك ينبغي النظر في الأمر بروية وببصيرة تأخذ في حسبانها أجيال السودان في المستقبل، أي يجب على الدوام الأخذ في الاعتبار منهج التنمية المستدامة الشاملة للانطلاق بالاقتصاد والحفاظ على موارده.

4)سيادة القيم الرأسمالية:

أدت سياسة التحرير "المطلق" إلى إطلاق نزعات الفردية وتعظيم الربحية لدى شركاء الأسواق فزادت حدة التنافس على التملك، والاكتناز، والثراء السريع لتحل محل القيم الغيرية لمجتمع المسلمين الذين يؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة فتتوالد بينهم حينئذ آليات تلقائية من التكافل والتراحم التي تعمل على ردم الفوارق في مقادير الكسب والدخول بينهم. والواقع أن هذه القيم الرأسمالية قد وجدت مدخلاً من خلال الإعلام الاقتصادي المكثف الذي تمارسه الشركات والمؤسسات الغربية عبر القنوات الفضائية والهواتف الذكية وما تحمل من تطبيقات التواصل الاجتماعي والتسويق الافتراضي. والواقع أنَّ أخطر ما يفرزه تكثيف الدعاية والإعلان هو التمكن من استلاب عقول المتلقين وتأجيج شغفهم وتعلقهم بمختلف المنتجات؛ أي خلق حالة من هيجان النزعة الاستهلاكية لديهم حيث يتعلق الناس بالشراء ليس من أجل الحاجة للاستخدام، ولكن من أجل شغف الاقتناء. ولعل الأثر يكون أعقد في ظل غياب البدائل الإسلامية ليس فقط على نطاق المنتجات بل على نطاق التطبيقات الذكية وبرامج التوعية والارشاد في القنوات الفضائية وغيرها من وسائل الاتصال.

5)تضاؤل رأس المال البشري:

ركَّز الفكر التنموي الحديث على التنمية البشرية كمفتاح أساسي للرفاه الاقتصادي وذلك من خلال الاهتمام بمحاور الغذاء والتعليم، والصحة، وذلك لأن متطلبات التنمية من القدرات والمهارات والخلق والابداع لن تتيسر إلاَّ بأجيال قوية ومتعلمة؛ ففاقد الشيء لا يعطيه. والواقع إن إعداد أجيال مؤهلة لإعمال التنمية وعملياتها يحتاج إلى حشد جهود كبيرة من الموارد المادية والبشرية؛ فهي عملية استثمارية معقدة وطويلة الأجل. ولهذا السبب ربما تلجأ كثير من الدول في الوقت الحاضر إلى انتقاء المهاجرين وتجنيسهم لتعريز رأسمالها البشري .والشاهد أن الاقتصاد السوداني يواجه خطراً داهماً بسبب تضاؤل موارده البشرية رغم أن معدل النمو السكاني يناهز 2.5% في المتوسط كل عام، ورغم تضاعف المؤسسات التعليمية على كل المستويات. والواقع أنَّ، معنى التضاؤل المقصود هنا هو تضاؤل الكيف وليس الكم وذلك لعدة أسباب منها:

* شهدت السنوات الأخيرة هجرات متزايدة من الكفاءات والعقول السودانية المدربة خاصة حملة الدرجات العلمية والمهنية العليا من أساتذة جامعات، وأطباء، ومهندسين، ومحاسبين، ومهن رفيعة أُخرى، مما ترك فراغاً كبيراً في أوساط مؤسسات الخدمة المدنية. ورغم أنَّ الآثار السالبة لتلك الهجرات قد بدأت ملامحها بظهور تدهور في أداء المؤسسات ذات الصلة، إلاَّ أنَّ الآثار السالبة ستتعاظم في المدى المتوسط والطويل.

* ضعف مخرجات العملية التعليمية وعلى كل المستويات نتيجة لضعف بعض مرتكزات تلك العملية وتدني بُناها التحتية.

* ضعف القوى البشرية كنتيجة للإنهاك الناتج عن الحالات الحادثة للأمراض المستوطنة كالملاريا والنوبات المتكررة من الوبائيات. على سبيل المثال، في الفترة من العام 1993 وحتى 2002 تكررت الوبائيات أحد عشر مرة، وفي الفترة من عام 2003 وحتى 2012 تكررت تلك الوبائيات 17مرة1. علاوة على ذلك، انتشرت كثير من أمراض العصر كالفشل الكلوي والسرطانات وغيرها كنتيجة لغياب الرقابة وانعدام الإرشاد عند استخدام المبيدات في زراعة الخضر والفواكه، خاصة المبيدات المحرمة دولياً، واستخدام مضافات تحسين الأغذية بما يتجاوز المعايير المسموح بها كما هو الحال في استخدام بروميد البوتاسيوم في المخبوزات.

ثانياً، التحديات الخارجية:

1)الحظر والمقاطعة الاقتصادية

لا شك أن عملية التنمية لا تنحصر فقط في الموجود المحلي من الموارد والتقنية والتعليم، بل تحتاج إلى انفتاح مع دول العالم للاستفادة من ميزاتها وإمكاناتها. وإن كان الأمر كذلك، فإننا نجد أن السودان قد فقد فرصاً هائلة من الحصول على المستلزمات الحديثة للإنتاج كالتقنية بأنواعها المختلفة، بالإضافة إلى المعارف المختلفة ذات العلاقة بتدفقات الأعمال والاستثمارات الأجنبية، ولم يقتصر الأمر على ذلك فالحظر والمقاطعة الاقتصادية قد ضيقت على السودان الخناق في الاختيارات الدولية لتنفيذ المشروعات التنموية خاصة الكبيرة منها. ولما كانت الوجهة الأساسية لتنفيذ هذه المشروعات هي الدول الآسيوية (خلاف اليابان) بمؤسساتها الخاصة والعامة، ولما كانت هذه المؤسسات لا تزال ناشئة فلا شك أن خبراتها وقدراتها لا تزال محدودة قياساً لرصيفاتها من الدول الغربية. وبالتالي، لازم تنفيذ مشروعات التنمية في السودان في العقدين الأخيرين بعض الأخطاء الفنية المؤثرة. في صناعة السكر على سبيل المثال، نجد أن مصنع سكر النيل الأبيض قد واجه مشكلات فنية عند بداية تشغيله تتعلق بتطبيقات التشغيل. أيضاً، مصنع سكر البنجر بولاية الجزيرة لم يتم تشغيله حتى الآن وذلك لجملة من الأخطاء الفنية.

2)ضغوط المؤسسات الدولية

الاقتصاد العالمي الحالي هو جزء من النظام العالمي الجديد الذي يعمل تحت مظلة مؤسسات أنشأت خصيصاً لتكريس مبادئ الفلسفة الليبرالية والقيم الرأسمالية بما فيها من تعظيم للأرباح ، يزيد الأغنياء غنىً، والفقراء فقراً. لذلك، فان مؤسسات التنمية والمال الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي هي جزء من منظومة المؤسسات المناط بها هندسة الاقتصاد العالمي وهيكلته على ما يتوافق مع المنظومة الاقتصادية الغربية ضمناً لتحريك عجلتها على الدوام. ولذلك، لا تجد هذه المؤسسات حرجاً في وضع بروتكولات متكاملة من الإجراءات والسياسات والشروط، وإملائها على الدول حتى يتسنى لها الحصول على المنح والتمويلات. فبالنسبة لحالة الاقتصاد السوداني، فإنَّ رفع الدعم عن المحروقات والذي قفزت فيه الأسعار قفزات جنونية كما هوالحال في أسعار غاز الطبخ الذي زاد فيه سعر الأنبوبة بأكثر من 200%. بالإضافة إلى ذلك، فإنَّ الاقتصاد السوداني مثقل بأعباء خدمة الديون الخارجية التي تبلورت كنتاج لتدخلات تلك المؤسسات. لذلك يمكن القول إن الاقتصاد السوداني لا يزال بعيداً عن الخروج من عنق الزجاجة ما لم يتم إصلاحه وفق رؤية جديدة تأخذ في حسبانها كل مواطن القوة والضعف في عناصره المادية وغير المادية.

في الواقع، كل التحديات التي تم ذكرها، بشقيها الداخلي والخارجي، وأي منها مما لم يذكر، لم يكن لها أن تقود إلى أداء الاقتصاد السوداني على نحو التواضع الذي ذكر أعلاه: ذلك لأنَّ مقومات الاقتصاد من الموارد الطبيعية الهائلة ما ظهر منها وما بطن، مادية منها وبشرية كفيلة بأن تجعله من أفضل الاقتصادات أداءاً في العالم. لكن غياب الرؤية الكلية لوجهة الاقتصاد والتي نتجت بدورها عن ضعف الكادر الإداري، على مختلف مستوياته، وعدم قدرته على بلورة المؤسسة الاقتصادية ومواقع العمل المختلفة وفق الرؤية الإسلامية هي السبب الرئيس لهذا التواضع.

ورغم كل ذلك، يمكن القول إن إمكانية إصلاح الاقتصاد السوداني وإمكانية انطلاقته ليكون أنموذجاً لاقتصادٍ إسلامي يمكن أن يحتذى به في الوقت الحاضر، لاتزال قائمة وخير دليل على ذلك شاهدين هما:

أولاً، تجربة النظام المصرفي الإسلامي

يقدم السودان مثالاً فريداً لنظام مصرفي متكامل ظل يتطور لفترة طويلة ويكون بذلك حالة خاصة في العالم الإسلامي، ويمهد بذلك لانطلاقة قوية للصناعة المصرفية الإسلامية سيكون لها شأن عظيم إذا ما أخذنا في الاعتبار الأزمات المالية المتكررة التي أصبحت من متلازمات الدورة الاقتصادية الرأسمالية. ولعنا الآن نشهد نمواً مطرداً للمالية الإسلامية حول العالم. والشاهد، أن تفرد النظام المصرفي الإسلامي في السودان تنبع من الآتي:

*أن كل مؤسساتها إسلامية بما في ذلك البنك المركزي، والبنوك العاملة، والشركات المالية، وشركات التأمين.
*أن كل المنتجات المالية المستخدمة في العمليات المصرفية هي منتجات إسلامية.
*أن كل تشريعات وآليات الرقابة قائمة على الشريعة بما في ذلك الهيئة العليا للرقابة الشرعية.
*أنها تجربة صامدة ومتطورة منذ فترة طويلة.
ثانياً، تجربة مؤسسة الزكاة (ديوان الزكاة)
الزكاة ركن من الأركان التي يقوم عليها الإسلام وشعيرة عظيمة لاتنحصر على فرد واحد وإنما يمتد أثرها لكافة المجتمع الإسلامي. ولذلك، فإنَّ مؤسستها تعتبر من أهم المؤسسات الاقتصادية-الاجتماعية في الدولة الإسلامية.وعليه، يقدم السودان نموذجاً آخراً بالمؤسسة الزكوية من حيث تطورها التشريعي، والإداري، وفي عمليات الجباية، وعمليات المصارف. فعلى سبيل المثال، منهج ديوان الزكاة في الحصر الشامل للفقراء يمثل سبقاً من نوعه، مما لفت أنظار بعض المؤسسات الدولية المهتمة بقضايا الفقر إلى النظر في التجربة السودانية. وهذا، هو الإسلام الذي يقدم نفسه للبشرية كافة من خلال تجلياته العظيمة بتقديم الحلول لمشكلاتها العصية.

التوصيات:

* إعداد خطة إستراتيجية للإصلاح الاقتصادي وفق المعطيات البشرية والمادية للبلاد مع الأخذ في الاعتبار الجدية الكاملة في إنزالها واقعاً من خلال برامج ومشروعات متنوعة تتكامل في منظومة واحدة نحو تحقيق الغايات.
* كفاية ذوي الخبرات والكفاءة من أساتذة الجامعات، والأطباء، والمهندسين، والمحاسبين وغيرهم من المهن الرفيعة، ودعمهم باستمرار لضمان الحفاظ على رأس المال البشري ودعمه في مسيرة تنمية الاقتصاد.
* تطوير المؤسسات الرقابية والتنظيمية كمؤسسات الحسبة والحوكمة والمواصفات والمقاييس لتنظيم وكبح الأسواق وفق الرؤية الإسلامية الرامية لتحقيق مصالح العباد.
* أعداد الأجيال الناشئة تعليمياً، وتربوياً، واجتماعياً، وثقافياً وفق القيم والأخلاق الإسلامية من خلال إصلاح المناهج التعليمية وبرامج التوعية والإرشاد.
*العمل على إزالة التشوهات الاقتصادية عن طريق إصلاح السياسات، وتفعيل دور المؤسسات في الإصلاح والتنمية.
* الالتزام بالمعايير المهنية والموضوعية في الاختيار للعمل في الخدمة المدنية على مستوى العاملين، والموظفين، والقيادات الإدارية.

المصادر والمراجع

إبراهيم أنيس وآخرين. 1990. المعجم الوسيط. القاهرة: مجمع اللغة العربية. ص. 307.
إبن حزم. المكتبة الشاملة. الفصل في الملل والنحل، باب الكلام في بقاء أهل الجنة والنار أبدا، الجزء 4، ص، 72.
جبران مسعود. 1990. الرائد. بيروت: دار العلم للملايين. ص. 194.
علي بن نايف الشحود. المكتبة الشاملة. المفصل في أحكام الهجرة. باب خصائص الدولة الإسلامية. الجزء 4. ص، 20
بنك السودان. 2004. التقرير السنوي الرابع والأربعون (النسخة الالكترونية).
البنك الدولي. 2014. تقرير التنمية الدولية.
IMF. 2015 & 2011 World Economic and Financial Survey, Regional :
(Economic Outlook (Middle East and Central Asia